

الكويت في: 24 أبريل 2016

السيد/ مدير إدارة الإفصاح  
المحترم  
هيئة أسواق المال  
دولة الكويت

تحية طيبة، وبعد:

عملاً بأحكام الفصل الرابع من كتاب الإفصاح والشفافية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته .

يود بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع) الإفصاح عن موافقة هيئة أسواق المال في كتابها المؤرخ 2016/4/21 على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للبنك من 529,170,357/100 د.ك إلى 563,566,430/300 د.ك بزيادة نقدية مقدارها 34,396,073/200 د.ك وبنسبة 6.5% من رأس المال وذلك عن طريق إصدار عدد 343,960,732 سهماً بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد مضافاً إليها علاوة إصدار بقيمة 300 فلس للسهم الواحد وتخصص للمساهمين المسجلين في سجلات البنك في اليوم السابق لإستدعاء زيادة رأس المال ، وذلك بناء على توصية مجلس إدارة البنك في اجتماعه المنعقد في 2016/3/30، مع الإلتزام بإعداد نشرة اكتتاب وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وذلك قبل البت في الدعوة للاكتتاب .

هذا ، وقد تم إبلاغ سوق الكويت للأوراق المالية بما تقدم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

عن / بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)



عصام جاسم الصقر

الرئيس التنفيذي للمجموعة

مرفقات:

نموذج الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

نموذج الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

24 أبريل 2016	التاريخ
بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)	اسم الشركة المدرجة
<p>وافقت هيئة أسواق المال بكتابها المؤرخ 2016/4/21 على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع لبنك الكويت الوطني من 529,170,357/100 د.ك. إلى 563,566,430/300 د.ك. بزيادة نقدية مقدارها 34,396,073/200 د.ك. وبنسبة 6.5% من رأس المال، وذلك عن طريق إصدار عدد 343,960,732 سهماً بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد مضافاً إليها علاوة إصدار بقيمة 300 فلس للسهم الواحد، وتخصص للمساهمين المسجلين في سجلات البنك في اليوم السابق لاستدعاء زيادة رأس المال، وذلك بناءً على توصية مجلس إدارة البنك في اجتماعه المنعقد في 2016/3/30.</p> <p>هذا ، وقد حصل بنك الكويت الوطني على موافقة بنك الكويت المركزي في هذا الشأن بتاريخ 2016/4/5.</p>	المعلومة الجوهرية
تدعيم قاعدة رأس المال وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن معيار كفاية رأس المال - بازل (3)	أثر المعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة

يتم ذكر الأثر على المركز المالي في حال كانت المعلومة الجوهرية قابلة لقياس ذلك الأثر، ويستثنى الأثر المالي الناتج عن المناقصات والممارسات وما يشبهها من عقود.

إذا قامت شركة مدرجة من ضمن مجموعة بالإفصاح عن معلومة جوهرية تخصها ولها انعكاس مؤثر على باقي الشركات المدرجة من ضمن المجموعة، فإن واجب الإفصاح على باقي الشركات المدرجة ذات العلاقة يقتصر على ذكر المعلومة والأثر المالي المترتب على تلك الشركة بعينها.